

إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

الزيادة في القيمة المضافة على المباني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

السيد الوزير المحترم،

تخضع عمليات البناء الذاتي التي ينجزها أشخاص ذاتيون والتعاونيات والشركات المدنية العقارية للضريبة على القيمة المضافة، وفق جدول خاص بهذه العمليات على ألا تقل المساحة الإجمالية للمباني على 300 متر مربع، إذ أن التي لا تتجاوز هذا السقف ستظل معفية من أداء الضريبة، هذا الإجراء ساهم مما لا شك فيه من التخفيف من تكاليف إنجاز مسكن لذوي الدخل المحدود. لكن هذا الهدف الذي رسمته الحكومة يضرب به عرض الحائط في عدد من الأقاليم من بينها إقليم إفران والحاجب، حيث يتعرض المزمعون بأداء الضريبة على المباني TVA إلى زيادات غير مشروعة جراء العملية الحسابية التي تقوم بها المصالح التابعة لوزارةكم باحتساب الحائط المائل //السطح// والمفروض على المواطنين القيام ببنائه بهذا الشكل من أجل جمالية واجهات المبنى، والذي يكلف المعنيين بالآمر مبالغ إضافية عكس باقي المدن المغربية، وهذا الإجراء يضرب في العمق مبدأ العدالة الضريبية التي يكرسها الدستور المغربي.

لذا أسألكم السيد الوزير المحترم:

- عن الإجراءات المتخذة من أجل رفع هذا الحيف الضريبي؟
- وماهي التدبير التي ستقوم بها المصالح التابعة لكم من أجل عدم احتساب الحائط المائل المائل على الواجهة ضمن المساحة الإجمالية للمبنى؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

رشيد أحمد